

إشكالات التجديد في علم أصول التفسير

The title: Problems of renewal in the Principles of the Science of Exegesis

مناح نجوى¹

طالبة دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

مخبر البحث في الدراسات القرآنية والسنة النبوية

nedjwaamir@gmail.com

د. هشام شوقي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

h.chougui84@gmail.com

تاريخ الوصول 2021/11/16 القبول 2022/01/20 النشر على الخط 2022/04/15

Received 16/11/2021 Accepted 20/01/2022 Published online 15/04/2022

ملخص:

لقد جادت أقلام الباحثين في العصور المتأخرة والعصر الحاضر بالخصوص بأبحاث ومحاولات جادة لتجديد التأسيس لعلم أصول التفسير وبلورة موضوعاته وتنقيته من كل دخيل عليه.

إلا أن هذه المحاولات جميعها نظرية لم تدخل ميدان التطبيق الفعلي والضبط العملي، لما في ذلك من صعوبات وإشكالات على مستويات عدة.

فيحاول هذا البحث استجلاء وبيان هذه الإشكالات في محاولة التجديد لعلم أصول التفسير، واقتراح عدد من الرؤى المستقبلية والطرق المنهجية التي من شأنها إضاءة الطريق لهذا المشروع الجاد تطبيقا وتجسيذا.

الكلمات المفتاحية: التجديد، إشكالات، أصول التفسير، منهج

Abstract:

In the late ages and the present era in particular, researchers have generously made serious efforts to renew the foundation of the Principles of the Science of Exegesis, crystallize its themes and purify it from every intruder. However, these attempts are all theoretical and did not enter the field of actual application and practical control, because of the difficulties and problems on several levels. This research attempts to elucidate and illustrate these problems in an attempt to renew the Principles of the Science of Exegesis, and to propose a number of future visions and methodological methods that will illuminate the way for this serious project to be applied and embodied.

Key words: Renewal, problems, Principles of the Science of Exegesis, method

¹ المؤلف المراسل: مناخ نجوى البريد الإلكتروني: nedjwaamir@gmail.com

مقدمة:

عرفت حركة التجديد في التفسير في العصر الحاضر نشاطا متميزا شمل أغلب فنونه وموضوعاته، من أجل تقويم الاعوجاج والتحريف الذي طال الفهم لمعاني القرآن الكريم، حيث تعددت الاتجاهات والمناهج، واتخذ بعضها مسارات منحرفة خرجت به عن المقاصد الرئيسية لإنزال القرآن الكريم، وعلّة ذلك سوء العناية والتطبيق لأصول التفسير، فبين مقصر وناف لهذه الأصول ظهرت حركة التجديد لعلم أصول التفسير والتي نادى فيها الباحثون المعاصرون بزيادة الاهتمام بهذا العلم وتقويم نقائصه من خلال تجديد التأليف فيه وضبط معالمه، إلا أن هذه الخطوة معترضة بعدد من التحديات والإشكالات التي تستلزم إيجاد حلول جادة لاكتمال بناء هذا العلم الجليل، ففيم تتمثل هذه الإشكالات والعقبات؟ وكيف يمكن تجاوزها والتخطيط العلمي والعملية لتجسيد هذا المشروع واقعا؟.

ويتفرع عن هذا الإشكال سؤالات فرعية من شأنها تجلية الموضوع وبسطه، أهمها:

- ما المقصود بالتجديد في علم التفسير عموما وفي أصول التفسير على وجه الخصوص
- ما طبيعة الإشكال في التأليف في مادة أصول التفسير
- ما الإشكالات وما الحلول، وهل يمكن للعمل الفردي أن يثمر تصحيح مسار البناء لهذا العلم، أم لا بد فيه من العمل الجماعي والمؤسسي.

وأما أهداف البحث: فقد قصدت من تطرقي لهذا الموضوع ما يلي:

- 1 - بيان أهم الإشكالات التي تتصدى لمحاولات التجديد في التأليف في علم أصول التفسير.
 - 2 - تقديم أفكار منهجية من شأنها تدليل صعوبات التجديد في هذا العلم.
 - 3 - المساهمة في حركة التجديد لهذا العلم من خلال وضع لبنة من اللبنة لبنائه.
 - 4 - بيان بعض الاقتراحات والتوصيات التي قد تعين على التجديد الفعلي له.
- وقد انتظم هذا البحث في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: معنى التجديد في أصول التفسير:

-معنى التجديد لغة واصطلاحاً:

لغة: جدد الشيء جِدَّةً إذا صار جديدا خلافا للقديم.

وجدد الشيء يجدده: صيره جديدا¹.

فالتجديد يقتضي وجود شيء كان على حالة ما، ثم طرأ عليه ما غيره وأبلاه، فإذا أُعيد إلى مثل حالته الأولى التي كان عليها قبل أن يصيبه البلى كان ذلك تجديدا².

¹ - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار صادر- بيروت، 111/3

² - ينظر: الفيومي، المصباح المنير، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف- القاهرة، ص 92/1

أما التجديد في الاصطلاح: فيطلق على معان عدة منها: الابتكار، واستحداث الجديد، والإحياء والتنقية، والإصلاح، والتغيير، وغيرها.

- ويطلق التجديد في التفسير على تنقيته مما شابه من كل دخيل وإعادة إحيائه من خلال ضبطه بضوابط علمية وأسس منهجية من شأنها تصحيح الفهم لمعاني الآيات وإدراك مقاصد الإنزال وإصلاح حياة الناس تشريعاً ومعاملات وأخلاقاً. وهناك من يرى أنه "تجديد الفهم لكتاب الله على ضوء واقع المسلمين المعاصر وفق قواعد أصول التفسير"¹.

وهذا التعريف على اختصاره إلا أنه أشمل وأضبط لمفهوم التجديد في التفسير حيث يراعي الواقع ومعالجة مشكلاته من منطلق الأصول الثابتة التي بناها المتقدمون الضابطة لفهم النص القرآني من الانحراف والزيغ، على عكس ما يطلبه الحداثيون من هدم هذه الأصول ورفض اعتمادها أساساً للتفسير

وهناك من يتوسّع في مفهوم التجديد ليشمل:

"-إحياء ما غاب عن الناس من مفاهيم، فأول مراحل التجديد بعد العلم هو إزالة الغربة عن الدين بمفاهيمه وأحكامه، ورسم الصورة الصحيحة الواضحة.

-إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما، وما ترك الناس من سنن ومعالم الدين.

-الردّ على أهل الباطل وأهل البدع، وما يبثّ من إشاعات وأباطيل حول الإسلام وأحكامه.

-إصلاح أوضاع الناس وسلوكهم حسبما يقتضيه هذا الدين"²

-وأما التجديد في علم أصول التفسير فيقصد به في العصر الحاضر ضبط مباحثه وجمع شتاتها، والتدقيق في مصطلحه بإخراج ما شابهه أو تداخل معه، وتنقيته مما ليس من موضوعاته، وتكوين منهج التأليف فيه، وصبغه بصبغة الانضباط والوحدة والشمولية.

ويقصد بأصول التفسير: الأسس المعينة على فهم القرآن الكريم بنوعيتها الأصلية والفرعية.

فالأصلية تشمل المصادر الأولية في استنباط المعنى.

والفرعية تشمل القواعد والجزئيات الثانوية المستمدة من المصادر.

ولم أقصد في هذا المقال معالجة التجديد المزعوم عند الحدّاثين والمتمثل في إلغاء الأصول الموروثة واستبدالها بأخرى من داخل وخارج النص وفقاً لما يناسب العقل البشري وبناء على مناهج غريبة مستحدثة.

المبحث الثاني: طبيعة الإشكال في التأليف في أصول التفسير:

إن الناظر في المؤلفات المعاصرة في أصول التفسير يلحظ وجود اختلاف واضطراب كبير في التأليف فيه، أدى إلى خلل في فهم وتبين هيكله العام وضبابية الرؤية حوله، وتمثل الاضطراب المقصود فيه في عدة محاور هي:

1 - اضطراب المصطلح: فأول ما يطلب لتصور علم من العلوم وتحصيله تصور معناه وضبط مفهومه، فالعلم لا تحصل له صفة النسقية أو "الكلية على حد تعبير ابن عاشور إلا إذا احتوى على أنساق مصطلحية"¹، وهذا ما لا نجد في مصطلح علم

¹ - ينظر: يحيى شطناوي، التجديد في التفسير، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد السادس، العدد 23، 1431هـ-2010م، ص12.

² - عيسى بوعكاز، التجديد في التفسير-التفسير الفقهي أمودجا-، مجلة البحوث والدراسات، عدد 24، سنة 2017م، ص15/16.

أصول التفسير حيث اختلفت ألقابه وتعددت تعريفاته، على الرغم من وجود تباين واسع بين هذه الإطلاقات والتي أذكر منها: أصول التفسير، مناهج التفسير، قواعد التفسير، مبادئ التفسير، أصول التأويل، وهناك من أطلق مصطلح القانون والطرق، والأسس، المصادر، والمآخذ، ومنهم من عرفه باعتبار الفائدة المرجوة منه كونه يتوصل به إلى فهم القرآن الكريم، ويكشف الطرق المنحرفة في تفسيره،² وغيرها، وهذا ما أحدث نوعاً من الغموض والضبابية حول معناه.

"فحاجة علم أصول التفسير إلى مسرد مصطلحي يتحقق به الفهم الصحيح، ومن ثمّ التوظيف الصحيح لقوانين هذا العلم ونواظمه"³.

2 - اضطراب الموضوع: وهي الصبغة الغالبة على مؤلفات أصول التفسير، والإشكال الأوسع فيه، حيث اختلفت أبواب ومباحث هذا العلم، والتبس في موضوعاته مع غيره من العلوم، فدخل فيه ما ليس منه، وأحدث ذلك ضعفاً واهتراءً في نسقه الكلي حتى صارت كتب أصول التفسير في بعضها كتباً لعلوم القرآن ككتاب "أصول في التفسير" لابن عثيمين، وفي بعضها الآخر مصدراً لمباحث أصول الفقه ككتاب "دراسات في أصول تفسير القرآن الكريم" لمحسن عبد الحميد، أو مناهج المفسرين ككتاب "بحوث في أصول التفسير" لمحمد الصباغ وغيرها من المؤلفات، ناهيك عن عدم وجود محددات واضحة تتحكم في إدراج الموضوع ضمن أصول التفسير من عدمه.

3 - اضطراب المنهج: إذ يغلب على التصنيف في أصول التفسير غياب منهج موحد منضبط بضوابط محددة، تضبط المصطلح والموضوع وطريقة التقسيم للأبواب والمباحث الرئيسية، ففي موضوع مصادر التفسير مثلاً، نجد تقسيماً مفصلاً في بعض المؤلفات يشمل تفسير القرآن بالقرآن وبالسنة وأقوال الصحابة والتابعين، وأسباب النزول وغيرها، بينما يقسمها آخرون إلى الأصل النقلي، واللغوي والعقلي، وآخرون يختصرونها في إطلاق لفظ "التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي" عليها، ولا يخفى على قارئ بله متخصص ما بين هذه الإطلاقات والتقسيمات من فروق، فعدم ضبط منهج التقسيم واتحاده أدى إلى تشويش واضح في تصور موضوعات هذا العلم، واضطراب في تحديد ما يندرج منها وما لا يندرج.

المبحث الثالث: طبيعة الإشكال في التجديد في أصول التفسير

وسأعرض في هذا المبحث عدداً من الإشكالات التي يمكن أن تعترض سبيل التجديد في علم أصول التفسير أذكر منها:

1 - إشكالات علمية:

1.4 انعدام الضبط المصطلحي والمفاهيمي: والذي يتم من خلاله هيكلة بناء علم أصول التفسير، فبالإضافة إلى الخلط الواقع بين معنى أصول التفسير وباقي علومه كالمناهج والقواعد والضوابط وغيرها مما سبق بيانه، يمكن تمييز بعض الإشكالات الأخرى، ومن ذلك:

¹ - ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية، 1984م، ج1/ص413، و، أحمد ذيب، مستويات الإشكال المنهجي في أصول التفسير، موقع: <https://tafsir.net/research/74>، ص24.

² - ولزيادة التفصيل يمكن الرجوع إلى مؤلف "أصول التفسير في المؤلفات" من إعداد وحدة أصول التفسير - الرياض، ط1/2015م، ص99-131.

³ - أحمد ذيب، نحو تصنيف جديد لموضوعات أصول التفسير - فرضيات التأصيل وممكنات التحديث، مركز تفسير، ص31.

أ - غموض معنى التفسير ذاته: رغم المحاولات العديدة للباحثين لضبط معنى التفسير، لا يزال معناه يدور بين موسّع ومضيق له، ناهيك عن غياب التجديد في مفهومه للخروج من هذا الإشكال، فغالب كتب أصول التفسير المعاصرة يتبنى أصحابها إما تعريف "أبي حيان" في تفسيره "البحر المحيط"¹، أو تعريف "الزركشي" في كتابه "البرهان في علوم القرآن"²، أو تعريف "الرزقاني" في كتابه "مناهل العرفان في علوم القرآن"³، وغيرها، إذ يغلب على هذه التعريفات الاقتصار على بعض أدوات التفسير دون بعض، وانعدام الشمول لكل جوانبه.

"إن ضبط التفسير ذاته وتحرير معاقده، ليس فقط ضرورة حتى يؤدي علم أصول التفسير غاياته المركزية من ضبط ممارسة التفسير، ولكنها ضرورة كذلك لانضباط سير علم أصول التفسير نفسه، فإذا صح لنا تصور حيثية التفسير ومفهومه وطبيعة المعنى التفسيري... صار من الممكن انطلاقة التأصيل للتفسير على هدى وبصيرة، ولهذا يجب أن يكون ضبط التفسير محورا من محاور علم أصول التفسير حتى تتم معالجة هذه القضية بصورة بحثية موسعة"⁴.

ب - تنوع مصادر الاستمداد لعلم أصول التفسير وكثرتها وصعوبة تحديد المقدم في الاعتماد عليها من المتأخر: وهو ما جعل الإشكال قائما في مقدار الحاجة إليها وكيفية الاستفادة منها في التأصيل وتشمل هذه الموارد التفاسير ومقدمات المفسرين وكتب علوم القرآن وأصول الفقه وغيرها.

ج - صعوبة تحديد شروط المفسر والأدوات الواجب امتلاكها: وهذا من الإشكالات القائمة أيضا خاصة في العصر الحاضر، إذ لم تنضبط بعد محددات اعتبار المفسر مفسرا والأطر الكلية المعرفية والمنهجية اللازمة له، حتى يضمن بقاء اقتراب ساحة البحث في أصول التفسير من واقع الممارسة التطبيقية للتفسير⁵.

1 2. عدم انضباط محاور ومعالَم واضحة لعلم أصول التفسير: فرغم محاولات الباحثين المعاصرين الكثيرة لتحديد ما يبقى الإشكال قائما وسبب ذلك وجود التنوع الواسع والافتراق الواضح في التعريفات والموضوعات والذي يصعب معه الجمع بينها أو تحديدها بدقة بحذف ما ليس منه.

¹ - عرّفه بقوله: "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب، وتمتاز لذلك"، ينظر: البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - لبنان، بيروت، ط1/1422هـ - 2001م، ج1، ص121.

² - "علم نزول الآية وسورها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكّيها ومدنيتها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصّها وعامتها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها، وزاد قوم فقالوا: علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها"، ينظر: البرهان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1/1376هـ - 1957م، ج2، ص148.

³ - هو "علم يبحث فيه عن القرآن من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية"، ينظر: المناهل: تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر - بيروت، ط1/1996م، ج2، ص4.

⁴ - خليل محمود البماني، سنة 2021م تأسيس علم أصول التفسير قديما وحديثا، مركز تفسير للدراسات القرآنية، موقع

<https://tafsir.net/research/67> ص75.

⁵ - ينظر: المصدر السابق، ص77.

1 3. صعوبة تحديد معيار الانتساب: إذ ركزت الأبحاث المعاصرة في أصول التفسير على اقتراح تعاريف وموضوعات لهذا العلم دون التصريح بأسباب ومعايير ذلك الانتساب.

وقد حاولت دراسة " أصول التفسير في المؤلفات"، التي أعدها عدد من الباحثين الاجتهاد في بيان هذه المحددات والمعايير من خلال تصور الصلة الكامنة بين التعريفات والموضوعات في المؤلفات إلا أنّها اصطدمت بالاضطراب والشّتات الحاصل بينها. "فبعض ما تعددت طبعاته من هذه المؤلفات قد أحدثت في موضوعاته ومباحثه تغييرات جوهرية بالحذف والإضافة، ومع ذلك لم تظفر بنص لمؤلفيها يبين أسباب ذلك التغيير حذفاً كان أو إضافة، على الرغم من أن التغيير في بعضها أخرجها من صورته الأولى بحسب عبارة مؤلفه..."¹.

1-4 التباس في تصور استقلالية علم أصول التفسير: وهذه الإشكالية محل نظر بين الباحثين، فبين قائل باستقلاليته وعلميته وناق لذلّك، "ولا يمكن أن نتصور علماً مستقلاً أو على الأقل ينشد الاستقلالية، يعتاش على مصطلحات علم آخر، تماماً مثل الرياضي الذي يتناول معادلة رياضية دون استخدام الرموز التي هي اللغة الواصفة للمعطيات الرياضية"². وتشمل الاستقلالية مرتكزات هذا العلم ومصطلحا وموضوعا ومنهجاً.

"إنّ الحل في صيرورة أصول التفسير موضوعاً لعلم قائم بذاته هو النظر فيه لذاته، أي النظر فيه من حيث إنه يخضع في انتظامه الداخلي لقوانين موضوعية لا علاقة لها بالعلوم المجاورة (علوم القرآن، والأصول، والبلاغة...) إلا كعلاقة علم بعلم آخر مجاور له"³.

2 - إشكالات منهجية: ومنها:

- غياب عنصر الكلية من جهة والترابط والانسجام بين الجزئيات من جهة أخرى:

ويقصد بالكلية: ذلك الإطار الذي يجمع الجزئيات والتفاصيل ضمن قانون متحد، وأما الترابط والانسجام بين الجزئيات فهو يضمن لنا تحديد العلاقات المتداخلة بين هذه القوانين بعضها ببعض⁴.

- وهو ما أدى إلى اختلاف واسع في تصنيف الموضوعات بين الرئيسة والثانوية: فموضوعات هذا العلم في المؤلفات المعاصرة بينها قدر واسع من التباين والاختلاف، حيث أخذت هذه المؤلفات "اتجاهات متفاوتة وسارت مسارات مختلفة وكان بينها تداخل شديد على مستوى التناول للموضوعات والمباحث، فما يعد في بعضها موضوعاً جزئياً يعد في الآخر موضوعاً متكاملًا وما يوضع تحت تبويب معيّن يوضع تحت تبويب آخر في مؤلف غيره، وما يكون مندرجاً تحت تصنيف رئيس في مؤلف يكون هو تصنيفاً رئيساً في مؤلف آخر مما جعل الحكم بالاشتراك التام أو الانفراد التام بين هذه الموضوعات غير متيسر"⁵.

- الاختلاف في تحديد الغاية من أصول التفسير كان له تحكّم واضح في تصنيف الموضوعات ضمن هذا العلم فالاختلاف كان نتيجة حتمية للاختلاف: "فتارة تجد مؤلفاً يذكر أن وظيفة أصول التفسير في فهم القرآن وآخر يذكر أن وظيفتها فهم

¹ - ينظر: أصول التفسير في المؤلفات، ص 148.

² - ينظر: أحمد ذيب: مستويات الإشكال المنهجي، ص 24.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 33.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، ص 39.

⁵ - ينظر: أصول التفسير في المؤلفات، ص 138.

التفسير، وتارة تجد مؤلفا آخر يذكر أن وظيفة الأصول بيان ما يتعلق بالمفسر من آداب، وتجد رابعا يذكر أن وظيفة الأصول هي بيان المناهج التي انتهجها، وسار عليها المفسرون في استنباط الأسرار القرآنية، وآخر يذكر أن وظيفة الأصول هي فهم مراد الله من كل آية وفهم مراد رسوله من كل حديث... إلخ¹.

- ويبين "خليل محمود اليماني" الإشكال المنهجي في عدم انضباط مباحث هذا العلم والذي مازال عقبة في طريق التجديد فيه فيقول: "إن التأليف المعاصر في أصول التفسير لم يتبلور من خلاله إطار اشتغال مرتب في هذا المجال حيث لم يجر ضبط حيثية محددة لتأسيس المجال وتفرغ محاور منضبطة في ضوء هذه الحيثية بحيث يقع فيها التتابع البحثي وإنما لدينا حيثيات متغايرة ومتباينة كان جلها مشكلا وغير صحيح في تأسيس ميدان أصول التفسير، وما هو صحيح منها جاء شكليا ولم ينعقد عليه الاشتغال بشكل مدقق، الأمر الذي يجعل هذا الميدان بهذه الصورة مشكلا في منهجية بنائه ويحتاج لإعادة تأسيس وسبك حتى تنتظم حال الاشتغال فيه على نحو محدد ووفق الحيثية الواجبة للعمل في رحابه"².

- غياب أطر علمية للنقد والبناء:

أن أغلب الدراسات المعاصرة التي كتبت حول أصول التفسير اكتفت بالنقد والتقييم للمؤلفات في هذا العلم دون طرح منهجية واضحة وحلول علمية لتأسيسه وبناء موضوعاته

وهذا ما جعل أغلب الأبحاث في حالة تكرار واجترار للقضايا والمسائل المتداولة في هذا العلم: "إذ أن التقارب في المواقف والرؤى إلى حد التكرار والاجترار أمر غير علمي وغير منهجي وغير مفيد... والتباعد إلى حد التناكر لا يقل ضررا عنه، وهذا ما يمكن تسجيله على أغلب الدراسات حول أصول التفسير، ومرد جزء من ذلك إلى غياب الإطار المرجعي للنقد والتقويم"³.

- "إذا كانت فكرة "أصول التفسير" عنوانا لتجربة منهجية وغرضا لتصحيح معرفي، فإنه لا يحسن بها أن تتعثر في مضمارها، أو تنكب في ميدان نضالها، وإلا آل أمرها إلى الجمود والتعقيد.

إن قيمة موضوعات أصول التفسير تتأتى من إمكانية توظيفها ضمن إطار منهجي مترابط، يضمن لها حسن التوظيف داخل الحقل التفسيري وخارجه، فأصول التفسير هي العقلية العلمية لعملية التفسير"⁴.

3 - إشكالات موضوعية وذاتية: وتشمل ما يلي:

- تعدد نظرة الباحثين والمؤلفين: في هذا العلم تعددا نتج عنه غموض وخلل واضح وتشويش في تصور التعريفات والموضوعات التي خضعت للنظرة الذاتية لكل مؤلف لها. فأصول التفسير في المؤلفات "كانت ميدانا متسعا ليس له أطر كلية

¹ - ينظر: المصدر نفسه، ص112، 113.

² - خليل محمود اليماني، تأسيس علم أصول التفسير قديما وحديثا، ص 65.

³ - ينظر: مصطفى فاتحي، سنة 2021م. إشكالية النموذج المرجعي في تقييم المؤلفات في أصول التفسير وقواعده - رؤية تحليلية نقدية-، مركز تفسير

<https://tafsir.net/article/5363>

⁴ - ينظر: أحمد ذيب، مستويات الإشكال المنهجي، ص41.

تحكمه إلا الرؤية الخاصة المستنبطة في ذهن كل مؤلف بحيث صح لكل المؤلفين نسبة هذه الموضوعات إلى أصول التفسير دون بيان أسباب تلك النسبة، وصح لكثير منهم أن يضيف ما يشاء من موضوعات ومباحث مع نسبة ذلك إلى أصول التفسير¹.

- فالظاهر انعدام الموضوعية عند بعض الباحثين وميلهم لنصرة آرائهم الذاتية وميولهم الشخصية حول التأليف في التفسير أو كيفية التجديد فيه، ويظهر ذلك غالباً في الاختيارات والميول الخاصة غير المبررة.

- وقد نبه "مولاي عمر بن حماد" على هذا الإشكال فقال: "فكيف إذا علمنا أن المادة في حد ذاتها غير واضحة في هذه الكتب، وهو الذي جعلها تتضارب في المضامين حتى صار لكل كتاب نظرة خاصة بصاحبه لأصول التفسير، فهناك بلا شك فراغ في هذا الموضوع من نواح تجعل الباحث ينطلق فيه من اللبنة الأولى في البناء"².

فالمؤلفات في أصول التفسير يغلب عليها الاختيار العشوائي للموضوعات والتعريفات دون الارتكاز على خطة وضوابط محكمة تعلق سبب الاختيار، فهذا يزيد وذلك ينقص.

- غياب العمل المؤسسي المشترك: الرامي إلى توحيد الجهود: وأقصد بذلك مؤسسات التعليم العالي والجامعي في شتى البلاد الإسلامية حيث اشتغلت كثير من الجامعات والمراكز العلمية البحثية على مناقشة هذه المواضيع المستجدة المعاصرة المحتاجة إلى التجديد دون وجود عمل موحد مشترك للخروج بصياغة علمية نهائية لعلم أصول التفسير وقواعده، مؤسسة على محددات منهجية واضحة، فأغلب البحوث الجامعية والدراسات المطروحة من المراكز البحثية المتخصصة تجتهد اجتهادات فردية وتقترح اقتراحات ورؤى أحادية، تليها أخرى نقدية لما سبقها فانحصر البحث حول نقد النقد دون الوصول للغاية الأولى من هذه الجهود وهي التأصيل النهائي المنهج لعلم أصول التفسير، يقول "عبد القادر الحسين": "إنه لا ينبغي أن يكون العمل في هذه المساحات المهمة عملاً فردياً، بل ينبغي أن يكون العمل في قواعد التفسير عملاً مؤسسياً واسعاً، وهذا سيحتاج جهداً كبيراً على مستويات عديدة"³.

- وقد نبه "فريد الأنصاري" على أهمية توحيد الجهود في هذا المشروع، وأنه يحتاج إلى تضافر الجهود والعمل الجماعي والتشجيع المؤسسي الرسمي وغير الرسمي، ممن لهم خبرة على التراث الإسلامي عامة والعلوم الشرعية خاصة، عسى أن يُرى بعد جيل أو أكثر من البحث الجاد (علم أصول التفسير) وقد قام واستوى، وصار مادة منهجية ذات نسق دقيق يربط بين كلياته وحزئياته، وبين نتائجه على مقدماته...⁴.

¹ - ينظر: أصول التفسير في المؤلفات، ص157.

² - مولاي عمر بن حماد، علم أصول التفسير محاولة في البناء، مؤسسة مبدع دار السلام، ص27.

³ - حوار مع عبد القادر حسين، قواعد التفسير وأصوله. 2021م. مركز تفسير <https://tafsir.net/interview/38>

⁴ - ينظر: فريد الأنصاري، أبعاد البحث في العلوم الشرعية، منشورات الفرقان - المغرب، ط1/1417هـ-1997م، ص 158.

المبحث الرابع: الحلول والأطروحات للخروج من هذه الإشكالات:

وبعد عرضنا لإشكاليات الموضوع كان لزاما وضع بعض الأطروحات التي قد تكون عوناً في إنجاح عملية التجديد في علم أصول التفسير، والخروج بتصور نهائي لموضوعات هذا العلم بعد تلاقح وتبادل الأفكار بين الباحثين والمتخصصين، ويمكن تقسيم هذه الحلول إلى عدة محاور:

❖ الضبط المفاهيمي: ويشمل:

- التدقيق في ضبط مصطلح "أصول التفسير"، إذ هو ضرورة ملحة لتمييزه عن سائر فروع علم التفسير المتمثلة في قواعده، ومناهجه وضوابطه ومقدماته وغيرها.

- ضبط مفاهيم المصطلحات كالتفسير والمفسر ومصادر التفسير وكيفية تصحيح مسار التقنين لعلم أصول التفسير انطلاقاً منها.

- تحرير علم أصول التفسير بعد ضبط مصطلحاته وموضوعاته لضمان صحة القول باستقلاليته وعلميته، مع بقاء التكامل المعرفي بينه وبين سائر العلوم، وتوحيد الآراء في ذلك.

❖ الضبط الموضوعاتي: ويتضمن:

- 1 - إبراز المحاور الكبرى التي يتأسس عليها هذا العلم وما يتفرع عنها من موضوعات جزئية خروجا من إشكال التداخل البيّن بين الكل والجزء والأصل والفرع.
- 2 - تحديد معالم واضحة ووضع حدود منهجية لموضوعات علم أصول التفسير، انطلاقاً من الجهود التفسيرية المتقدمة نظيراً وتطبيقاً.
- 3 - توسيع دائرة الاشتغال والاهتمام بالممارسة التطبيقية لعلم التفسير ممثلة في تفاسير المتقدمين خصوصاً، لإثراء التقعيد والتأصيل لهذا العلم ضمن فضاء واسع ومقيد في آن واحد.
- 4 - الاتفاق على معيار محدد ينبنى عليه إدراج الموضوعات في أصول التفسير احترازاً من حالة العشوائية في التأليف والتصنيف لموضوعاته.

❖ العمل المؤسساتي: ويشمل:

- التعجيل بتنظيم ملتقيات ودورات وندوات علمية ضمن إطار العمل المؤسساتي تكميلاً لما سبق منها، ويكون هدفها عملياً تأصيلياً محددًا للخروج من إشكالات التجديد لهذا العلم والبناء النهائي لمعالمه.
 - توسيع مجال الدراسات النقدية لما هو متداول من المؤلفات القديمة والمعاصرة في أصول التفسير وذلك من خلال اعتماد الأبحاث المعاصرة في الموضوع، ومواصلة الجهود الناقدة والمكملة لها، ولا يخفى على متخصص في هذا العلم ما لهذه الدراسات من أهمية ودور في إبراز الإشكالات ومحاولات التقويم، إذ نقد النقد أفضل وسيلة للخروج بالبناء المتكامل المنبني وفق مناهج نقدية وأسس علمية رصينة.
- ومن الدراسات والأبحاث الفردية المعاصرة التي تناولت المؤلفات في أصول التفسير بالنقد والتحليل، على غرار كتاب "أصول التفسير في المؤلفات" أذكر ما يلي:

- "إشكالية النموذج المرجعي في تقييم المؤلفات في أصول التفسير" لمصطفى فاتحي: ويتضمن نقدا للدراسات والأبحاث المعاصرة في هذا العلم، مع تقديم مؤلفه لبعض المقترحات والتطلعات التي من شأنها تطوير البناء لهذا العلم.

- "تأسيس علم أصول التفسير قديما وحديثا، قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقارنة منهجية لتأسيس العلم" لخليل محمود اليماني: وهو دراسة نقدية لمنهجية المتقدمين والمعاصرين في التأسيس والتأصيل لهذا العلم، مع محاولة بيان أهم إشكالاتها.

- "قراءة في كتاب -الإكسير في قواعد التفسير- للإمام الطوفي (ت716هـ)" لمحمد السيد صديق: وهو بحث تقويمي نقدي لكتاب "الإكسير" من جهة موضوعاته وكيفية معالجته لها، ومدى بلوغه للمراد من تأليفه.

- "اجتهاد ابن تيمية التأسيسي لأصول منهج علم التفسير من خلال مقدمته في أصول التفسير-عرض وتقويم-" لمحمد كنفودي، وهي في جزئين: الأول منهما وصفي للمقدمة والثاني نقدي لبعض موضوعاتها.

- "رؤية الدكتور فريد الأنصاري في بناء أصول التفسير-عرض وتحليل- لهشام أحمد محمد، وهي محاولة نقدية لمشروع "فريد الأنصاري" في بناء علم أصول التفسير.

- ثلاثية الأستاذ "أحمد ذيب" في أصول التفسير: وهي بعنوان:

- "أصول التفسير في الخطاب المقدماتي" تناول فيه طرحا نقديا لمضامين مقدمات التفاسير من مادة أصول التفسير.
 - "مستويات الإشكال المنهجي في أصول التفسير -بحث في المفهوم والنسق والمنهج-": تناول فيه إشكالات التأليف المعاصر في أصول التفسير.
 - "نحو تصنيف جديد لموضوعات أصول التفسير-فرضيات التأصيل وممكنات التحديث-": قدّم فيه صاحبه رؤية منهجية لموضوعات هذا العلم ومعايير انتقائها.
- وغير ذلك من الأبحاث المعاصرة المنشورة وغير المنشورة

خاتمة:

ونخلص في ختام هذا البحث إلى عدد من النتائج أهمها:

- ضرورة التجديد لعلم أصول التفسير وتقويم ما شابه من التباس مصطلحا وموضوعا ومنهجيا.
- التجديد في هذا العلم معترض بإشكالات جمّة علمية ومنهجية وذاتية، ويمكن إجمالها فيما يلي:
- أ- عدم انضباط معنى التفسير، مصادر التفسير، شروط المفسّر، معيار الانتساب، الاستقلالية، العلمية، تحديد الكل والجزء.
- ب- الاختلاف في تصنيف الموضوعات، تحديد الغاية من هذا العلم، غياب الأطر العلمية للنقد.
- ج- تعدد نظرة الباحثين وغياب العمل المؤسساتي المشترك.
- ضرورة الخروج من هذه الإشكالات من خلال توضيح معالم هذا العلم، وتحديد معيار موحد لاختيار موضوعاته من خلال عقد ملتقيات ومؤتمرات وأبحاث مشتركة بين المؤسسات الجامعية والمراكز العلمية المتخصصة.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر- بيروت.
- الفيومي، المصباح المنير، تحقيق عبد العظيم الشناوي، دار المعارف- القاهرة.
- ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية، 1984م.
- أبو حيان الأندلسي، البحر المحیط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية- لبنان، بيروت، ط1/ 1422هـ- 2001م.
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط1/ 1376هـ- 1957م.
- عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر- بيروت، ط1/ 1996م.
- عدد من الباحثين، أصول التفسير في المؤلفات، إشراف مركز تفسير بالرياض، 2015م.
- مولاي عمر بن حماد، علم أصول التفسير محاولة في البناء، مؤسسة مبدع دار السلام.
- فريد الأنصاري، أبحاث في العلوم الشرعية، منشورات الفرقان- المغرب، ط1/ 1417هـ- 1997م.
- يحي شطناوي، التجديد في التفسير، مجلة ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد السادس، العدد23، 1431هـ- 2010م.
- عيسى بوعكاز، التجديد في التفسير-التفسير الفقهي أنموذجاً-، مجلة البحوث والدراسات، عدد 24، سنة 2017م.
- أحمد ذيب، 2021م، مستويات الإشكال المنهجي في أصول التفسير، <https://tafsir.net/research/74>
- خليل محمود اليماني، 2021م، تأسيس علم أصول التفسير قديماً وحديثاً، مركز تفسير للدراسات القرآنية، موقع <https://tafsir.net/research/67>
- مصطفى فاتحي، 2021م، إشكالية النموذج المرجعي في تقييم المؤلفات في أصول التفسير وقواعده -رؤية تحليلية نقدية-، مركز تفسير <https://tafsir.net/article/5363>
- حوار مع عبد القادر حسين، قواعد التفسير وأصوله 2021م. مركز تفسير <https://tafsir.net/interview/38>